الحلقة الرابعة

"الهدف" تنفرد بنشر تقرير مقدم للكونغرس الاميركي:

ماهو دور شركات البترول الاحتكارية في تنظيم سرقة النفط العربي

هي ذي الحلقة الرابعة ، من التقرير السري المقدم للكونغرس الامريكي ، والذي يفضح دور الشركات البترولية الاحتكارية والشركات البديلة ((المصرية)) في نهب الثروات النفطية العربية ، في السعودية خاصة . وتحويل سلاح النفط ، الى سلاح في يد المشاريع الاستسلامية التصفوية في المنطقة (وقع خطأ في العدد الماضي حيث كتبنا الحلقة الثالثة والاخيرة) وسنتابع ((الهدف)) نشر هذا التقرير الخطير على حلقات في اعدادها المقبلة .

ان من المسائل الادارية التي تواجهها العربية السعودية ويمكن ان تؤثر على تدفق النفط تشمل :

١ — مستقبل شركتي الارامكو وبترومين اوا لشركات التي ستعقبها .

٢ — الرغبة في الاستفادة من الغاز المحترق الان .

٣ — الرفع المستمر لطاقة مصافي التكرير .

٤ — تأمين العمليات البترولية .

ان استيلاء حكومة المملكة العربية السعودية على شركة ارامكو بشكل نهائي ليس مؤكدا حتى الآن ومهما يكن من امر فان الارامكو او الشركات البديلة لها في المستقبل ستبقى تحتفظ بدور رئيسي .

واستنادا الى مناقشاتنا مع شركة ايكسون وموبيل وارامكو ومع الرسميين في الحكومة السعودية فان استملاك هذه الشركات لن يؤثر كثيرا على عمليات انتاج النفط اليومية . ويعتقد معظم الرسميين ان مراجعة وتدقيق اعدادات الاستملاك سيخلق حافزا لدى المساهمين في الشركات والشركات المساهمة في الارامكو لاستمرار في التنقيب عن النفط وتطوير عمليات الانتاج .

هذا ويمكن ان تقوم بترومين (الشركة العربية الامريكية للنفط) بلعب دور اكثر اهمية في المستقبل وتقوم بتحمل اعباء تتحملها الان الارامكو غير ان بترومين في الوقت الحاضر تفتقر الى العديد من المهارات الادارية والفنية المطلوبة . ان نقص المهارات الفنية والادارية في حكومة العربية السعودية يمكن ان يحول دون تنفيذها الناشط والسريع لخطط رفع الانتاج الطموحة ما لم تقم الحكومة بالاعتماد الى درجة كبيرة على الخبرة والمساعدة الخارجية .

لقد ابلغنا مرارا انه برغم كفاءة ادارية عالية على الصعيد الحكومي الاول الا ان المستويات الادنى تفتقر الى الكفاءة الادارية والخبرة الفنية، ونظرا لهذا النقص في الخبرة الفنية والكفاءة الادارية فقد انشأت حكومة العربية السعودية جامعة للبترول والتعدين في الظهران .

عمليات تجميع الغاز

ان احتياطي العربية السعودية من الغازيقدر بحوالي ٨٥ ترليون قدم مكعب ورغم ان معدلات استخراج الغاز المرافق لاستخراج النفط تختلف من حقل الى آخر الا ان المعدل العام يقدر بحوالي ٦٠٠ قدم مكعب لكل برميل من النفط ، ان ٦٥ من المقاة من هذا الغاز يضيع نتيجة الاحتراق بينما يستعمل الباقي في :

١ — اعادة حقنه في الآبار المنتجة للمحافظة على الضغط .

٢ — الوقود المحلي .

٣ — التصدير الى الخارج بعد تحويله الى غاز بترولي سائل .

ان الموضوع الرئيسي في الصناعة السعودية هو مشروع تجميع الغاز الذي يكلف ١٦ بليون دولار لتجميع كميات اكبر من الغاز المحترق حاليا ، وسيساعد هذا المشروع المبرمج على الانتفاع من الغاز وتنقية الغاز الطبيعي وتحويله الى سائل الغاز . وقد صمم هذا المشروع لينتج ٥٥٤ الف برميل من الغاز السائل يوميا بحوالي سنة ١٩٨٥ وهذا يعني ان السعودية ستنتج ثلث الغاز الطبيعي السائل المطروح في التجارة الدولية ، وقد ادى الارتفاع الحاد في اسعار النفط الخام منذ عام ١٩٧٣ الى جعل مشروع تجميع الغاز مغريا من الناحية الاقتصادية .

لقد صمم هذا المشروع كاول مشروع لتحقيق قيمة اضافة او ربح اضافي في الداخل في بداية الثمانينات . ان هذا المشروع ، مشروع الاستفادة من الغاز يمكن ان يؤثر على القرارات النفطية السعودية ويجعل العربية السعودية تحد من الانتاج لمنع احتراق كميات كبيرة من هذا الغاز دون جدوى كما ان ضخامة المشروع ستجعل الارامكو اعباء درية ورقابية شاملة فضلا عن اعباء استخدام المزيد من الطاقة البشرية .

مشاريع التكرير المخططة

يمكن رفع طاقة تكرير المصافي السعودية من ٧٠٠ الف برميل يوميا الى ٢ مليون برميل يوميا اذا ما انجز مشروع انشاء مصفاة جبيل بالتعاون مع شركتي ميتسوبيشي وشركة زيت كاليفورنيا والتي تبلغ طاقتها ٢٥٠ الف برميل يوميا واذا ما انجز مشروع « مصفاة ينبع » بالتعاون مع شركة موبيل والتي تبلغ طاقتها ايضا ٢٥٠ الف برميل ان هذه الكمية الاضافية ستؤثر على السوق العالمية كما ستحد من واردات النفط الخام وستضاف الى طاقة التكرير العالمية المتوفرة الان .

وعلى الرغم من التساؤلات حول الجدوى الاقتصادية للشركات من انشاء المصافي في الشرق الاوسط الا انه يبدو واضحا رغبة بعض الشركات في المشاركه في انشاء مصافي التكرير هناك . هذا وسيستخدم النفط المكرر في العربيه السعوديه للتصدير مما يعني ان تقوم الحكومة السعودية بالحد من تصدير النفط الخام لافساح المجال لبيع منتجات النفط المكرر في مصافيها .

امن العمليات النفطية

ان جميع وسائل التسهيلات الرئيسية المتعلقة باستخراج النفط تحظى باجراءات امنية صارمة ، غير ان العمليات البترولية تبقى عرضة للتخريب من الداخل (للتهديدات الخارجية) . وان ما يثير اهتمام القادة العسكريين الامريكيين هو ان معظم الصادرات النفطية من السعودية مضطرة لعبور مضائق هرمز الضيقه مما يسبب خطرا داهما لناقلات النفط في حالة حدوث عدوان .

لقد وجدنا ان الحقول الرئيسية محاطة بجدران عالية مع ابراج مراقبه في نقاط ستراتيجية مزودة بالرجال المسلحين . كما تأكدنا من احكام السيطرة على المداخل والمخارج وانه ليس مسموحا للدخول الا لمن يحمل بطاقة اذن خاصه . وقد لاحظنا ان اجراءات امن مشددة وخاصة قد اتخذت في حقل رأس تنورة جهينة الكبير وان السيطرة محكمة عليه وذلك لان ٩٧ بالمائة من انتاج ارامكو من النفط الخام يستخرج ويصدر من هذا الموقع المهام . وشركة الارامكو معنية الى درجة كبيره باجراءات الامن وهي تقوم بمراجعة هذه الاجراءات بشكل دائم . ومع هذا فان امكانية التخريب قائمة بسبب قلة التسهيلات الرئيسية والحجم الكبير الذي تتعاطى معه كل من هذه التسهيلات فان اثر التخريب على الانتاج يمكن ان يكون اكثر حساسية وحده منه في اي بلد اخر .

لقد نفذت حكومة العربية السعودية من حادثة اشتعال النيران في حقل اب كويك في عام ١٩٧٧ الى اي درجة يمكن ان تكون مصالحها عرضة للخطر ومعاناته

للاختراق . ونحن نفهم ان النار المشتعلة كانت بعيدة عدة امتار غير انه كان من الممكن ان كيون تأثيرها مدمرا في عملية الانتاج . وفي نيسان ١٩٧٨ تسبب رشح الغاز في احداث انفجار واشتعال النيران مما ادى الى تخريب معمل تكثيف الغاز شمالي ابي كويك . وقد دمر المصنع تقريبا بشكل كامل وقتل اربعة من الموظفين فيه . ان قابلية تعرض هذه التسهيلات للخطر تعزز من موقف اولئك الذين يريدون ان يروا التباطؤ في عملية زيادة الانتاج ، وحماية المصادر المتوفرة والمحافظة عليها .

محدودية هيئة البعثة الامريكية وتقارير البترول

باعتبار العربية السعودية مصدرا هاما لنفط الولايات المتحدة لا بد من اعطائها الاهمية القصوى ولا بد من تفهم الحاجات البترولية والمتطلبات الامريكية للنفط التي تبدو ملحة . وبمراجعتنا لتقارير السفارة الامريكية حول النفط تبين لنا ان هناك نقصا في التقارير من الزاوية الفنية المتعلقة بالنفط وان ضابطا واحدا فقط معني بشؤون النفط قد عين في السفارة الامريكية في جدة التي تبعد ٨٠٠ كيلومتر عن الظهران . التي تعتبر افضل موقع قريب من عمليات الانتاج البترولية .

وعلى اية حال وفضلا عن ذلك فان الضابط الملحق بالسفارة والمختص بشؤون البترول ليس لديه خلفية عن تقنية النفط اضافة الى ان التقرير السنوي الذي تطلبه الادارة الامريكية لم يعد خلال العامين الماضيين .

ان الولايات المتحدة قنصلية في المنطقة الشرقية في الظهران حيث يتم انتاج النفط السعودي كما ان هذه المدينة هي مقر لشركة الارامكو ولوزارة النفط التي تشرف على العمليات الفنية للحقول . وحسب ما اورده القنصل العام في الظهران فان تشديدا كبيرا في موقع عمل القنصلية يدور حول ضرورة اصدار تقارير حول انتاج النفط غير انه لا يوجد اي من الرسميين في القنصلية يمتلك من المعرفة النفطية العلمية او لديه خلفية حول النفط . مما خلق خلافات بين السفارة القنصلية العامة في الظهران حول من يجب ان يكون مسؤولا عن اعداد التقرير السنوي حول النفط . وعلى اية حال ابلغنا ان هذه المشكلة قد حلت على اساس ان تقوم السفارة في جدة باعداد التقرير في المستقبل .

وقد ابغنا القنصل العام ايضا ان ضابطا مختصا بشؤون النفط ومخولا باتخاذ المرقف السياسي ضروري الوجود في الظهران . وقد اوضح ان هناك ملحقين او ضباط مختصين بشؤون النفط مستخدمين في مواقع اقل اهمية . وفيما يتعلق بالدور المهام ، الذي يحتله النفط السعودي نحن بحاجة الى ضابط او ملحق مختص بشؤون النفط في الموقع الذي ينتج فيه النفط وحيث يتواجد معظم الرسميين الرئيسيين السعوديين . ووجود مثل هذا الملحق في موقع العمل يساعده على اقامة اتصالات سريعة عن كثب مع الارامكو تتضمنها التقارير من الناحية الفنية حول النفط السعودي الان .

وقد ناقشنا الحاجة الى التوسع في التقارير حول النفط مع الرسميين في سفاره الولايات المتحدة في العربية السعودية . وبعد رحيلنا قام سفير الولايات المتحدة في جدة بانشاء لجنة معنية بشؤون النفط من الرسميين الامريكيين المتواجدين في جده والرياض والظهران . وستقوم اللجنة دوريا بتنسيق التقارير ذات الفائدة لحكومة الولايات المتحدة والتي تضمن مصالحها النفطية في السعودية .

وفي اجتماعات نيسان ١٩٧٨ مع الرسميين التنفيذيين في الوكالة لمناقشة مسودة تقريرنا وافق الرسميون في قسم الطاقة معنا بالحاجة الملحة للتوسع في التقارير النفطية من العربية السعودية وخاصة حول القضايا والمسائل الفنية المتعلقة بالنفط. وقد ابلغنا اثناء المناقشة ان قسم الطاقة يعيد النظر في موقفه لارسال مختص بشؤون النفط الى العربية السعودية وارسال هيئة مساعدة له .

وقد ابلغنا الرسميون في قسم الطاقة المحقون بالادارة الامريكية ان ضابطا مختصا بشؤون النفط سيعين قبل نهاية عام ١٩٧٨ في العربية السعودية وان الاجراءات قد اتخذت لتحسين مستوى التقارير الصادرة عن السفارة الامريكية هناك .

استنتاجات

رغم انه لا توجد صعوبات لا يمكن التغلب عليها تحول دون رفع مستويات الانتاج بشكل كبير ورغم انه لا توجد عقبات فنية متعذرة الحل اذا ما استثمرت رؤوس الاموال الضرورية واذا ما حوفظ على مستويات الاجازات الفنية الحالية ، رغم كل ذلك فان قرارات العربية السعودية او القرارات المحتمل اتخاذها ستكون مؤثرة في مستويات الانتاج بشكل عام . وعلى اية حال فان التقارير الصادرة عن سفارة الولايات المتحدة في العربية السعودية تضمنت القليل من المعلومات حول العوامل الفنية المؤثرة على معدلات الانتاج او المسائل الفنية الاخرى او العمليات البترولية التي تعني الولايات المتحدة . وعلى ضوء ما ذكر فان الاجراءات قد اتخذت لتحسين هذه التقارير والتوسع فيها .

ان هناك عوامل انتاجية وفنية وادارية وسياسية مختلفة يمكن ان تؤثر على معدلات الانتاج المسموح به ، فضلا على ذلك امن العمليات النفطية والتزايد الهائل في الادارة والطلب الزائد على القوة البشرية الماهرة التي يتطلبها حجم توسيع الانتاج والرغبة في استخدام المزيد من الغاز المحترق الان وقضايا ادارة النقل والتموين والمشاكل الاجتماعية الملازمة مع ازدياد عدد المستخدمين الاجانب السريع. فضلا عن ان الخطط لتطوير قاعدة صناعية محلية كلها عوامل تؤثر في خطط رفع الانتاج .

وحتى لو استخدمت اقصى الطاقة الانتاجية فان العامل الاخطر في التأثير على الانتاج هو السقف الانتاجي المسموح به اذ فرضت حكومة العربية السعودية سقفا للانتاج لا يتجاوز ٨ر٨مليون برميل يوميا وقد اشارت الى ان المحافظة على سقف الانتاج هذا ستستمر حتى نهاية ١٩٧٩ على الاقل . ان موقف السعودية من الانتاج الاضافي ليس الا سياسة لضمان وتأمين الانتاج وليس من الضرورة وضع الانتاج الاضافي موضع التنفيذ لتأمين العمليات الانتاجية .

ان العديد من العوامل الامنية والاقتصادية والاعتبارات السياسية يمكن ان تؤثر على رغبة العربية السعودية في زيادة الانتاج بشكل يمكنها من مواجهة